إشكالية التوظيف السياسي للذاكرة والتاريخ: العلاقات الجزائرية الفرنسية أنموذجا

The Problematic of the The Political Instrumentalization of Memory and History: The Algerian-French Relations as a Model

د/ ليندة بورايو

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

lindabourrayou@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/09/29 تاريخ القبول: 2023/12/14 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: *تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل إشكالية التوظيف السياسي للذاكرة والتاريخ ومدى تأثيرها في راهن العلاقات الثنائية بين الدول ذات التاريخ المشرك كالجزائر وفرنسا وما تثيره من تساؤلات معقدة ،لم تكف عن ممارسة مختلف أشكال التأثير الممكنة على هذه العلاقة مما يحفز البحث المتجدد في هذه الإشكالية من خلال محاولة تفكيكها وفهم منطق وآليات عملها وأساليب توظفيها السياسي إما في إطار التأزم والتصعيد أم في اطار التهدئة والمصالحة وتهدف هذه الدراسة تبيان الكيفية التي يشكل فيها استحضار تمثلات الماضي توظيفا سياسيا موجها لأغراض سياسية وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي في التفسير والتحليل .*

الكلمات المفتاحية: *الذاكرة التاريخية ؛ التوظيف السياسي ؛العلاقات الثنائية؛ الجزائر؛ فرنسا .*

Abstract: *This study delves into and analyzes the challenge of politically utilizing memory and history and its influence on the current diplomatic relations between nations with intertwined histories, such as Algeria and France. It raises complex questions that continue to impact this relationship, as both countries have employed various methods of exerting influence on it. This study aims to elucidate this issue by attempting to dissect it, understand its underlying rationale and mechanisms, and explore its political applications, whether within the context of conflict and escalation or in the realm of reconciliation and mutual interests. The study seeks to illustrate how recalling historical narratives is politically harnessed for strategic purposes, employing a historical approach for interpretation and analysis.*

key words: *Historical memory; Political Instrumentalization; Bilateral relations; Algeria; France.*

.مقدّمة:

يعرف العالم حضورا كثيفا ومتزايدا للذاكرة بعد الحرب العالمية الثانية ،بالنظر لما شهده العالم من أحداث وتحولات، ومن أبرزها ما خلفته الحرب العالمية الثانية من جرائم وفظاعات، وتصاعد تصفية الاحتلال والانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان، ولا يزال سؤال الذاكرة والتاريخ في دائرة الاهتمام والتفكر، الأمر الذي يستدعي لفت الانتباه والبحث عن طبيعة الملامح والعناصر والمكونات التي أكبسته هذا الاهتمام جاعلة منه مفردات مفتاحية تبنى عليه علاقات بين الدول ذات التاريخ المشترك إما في اطار مساعي التعاون والمصالحة أو التوتر والأزمة. فالعلاقة التي تنشأ بين الفاعل السياسي والماضي نتيجة ظاهرة مثل الحروب الكولونيالية و/أو الحروب التحريرية، قد تفرز أنماطا متباينة من ردود الفعل. فهذه الأنماط قد تتراوح بين التضخيم (مثل التموقع داخل ذكريات المواجهة بهدف دعم الهوية الوطنية أو تجديد الشرعيات القائمة أو بعث سياسة ثأرية) إلى التعتيم وصناعة النسيان (مثل التغطية على أحداث ووقائع محرجة لطرف ما)، وصولا إلى موقف وسط بين هذين الحدين المتناقضين يستند إلى فكرة إعادة التأسيس والبناء، حيث يقوم هذا الموقف الوسط على قيمة الاعتراف التي قد تفضي إلى سياسات تقارب وشراكة فعلية تضع أسس المصالحة التاريخية التي تنتج تطبيعا كليا ونهائيا للعلاقات المتوترة بين البلدين: تحييد نهائي للماضي ومنعه من إلحاق الضرر بهذه العلاقات وآفاقها المستقبلية. إنّ تناول هذا النوع من المواضيع وفقا لهذا المنظور، يعني البرهنة على أن استحضار الماضي ومحاولات توظيفه يمكن الاقتراب منه كأداة من أدوات تنفيذ وتحقيق أهداف السلطة السياسية وكإستراتيجية دبلوماسية هادفة وواعية. هذا يعني أنه بإمكاننا القول أن الطريقة التي من خلالها يعود الفاعلون إلى الماضي يمكن أن تساعد في خدمة غايات السياسة بحثة. إذ لا يمكن لأحد أن يدعي بأن استحضار الماضي هو بالضرورة توظيف له، غير أننا نعتبر أنه في حالة الذاكرة الرسمية التي يتم التعبير عنها على المشهد السياسي، فإن استحضار الماضي نادرا ما يكون اعتباطيا أو محايدا.

وتأسيسا على ذلك فإننا نسأل كيف يشكل استحضار الماضي من طرف الفاعل الرسمي ، توظيفا سياسيا موجها لأغراض سياسية محددة وغير محايدة ؟ما هو التأثير الذي الذي تمارسه كل من الذاكرة والتاريخ على العلاقات بين الدول .ما الذي تستهدفه عملية العودة إلى تمثلات الماضي عن طريق توظيف الذاكرة والتاريخ ؟هل تستهدف عمليات تبرير العنف أم تهدئة وتجاوز الجراح المرتبطة بالماضي لصالح علاقات دبلوماسية مستقرة. كيف تم توظيف إشكالية الذاكرة والتاريخ بمختلف أبعادها في العلاقات الجزائرية الفرنسية ،هل تم التعاطي معها في إطار التأزم والتصعيد ، أم في اتجاه الانفراج والمصالحة التاريخية في إطار سياسات التقارب الثنائي؟

ولقد حاولنا الإجابة عن ما سبق من تساؤلات من خلال التركيز على مبررات الاهتمام العلمي بحقل دراسات الذاكرة. مع العمل على محاولة إبراز خصوصية العلاقة الجزائرية والفرنسية وتطورها تقدما وانتكاسة وفي ضوء الإشكالية الرئيسية للدراسة، وما ارتبط بها من تساؤلات، يمكن تحديد أهداف الدراسة فيمايلي:

1- محاولة الاقتراب من حقل دراسات الذاكرة والوقوف على الدواعي والمبررات العلمية والعملية لاستدعائه عبر رصد الاهتمام الاكاديمي بهذا الحقل الناشئ .

2- الوقوف والتعرف على سيرورة العلاقات الجزائرية الفرنسية وسياسة المد والجزر بخصوص هذا الملف وتداعياته على مستقبل العلاقات بين البلدين .

3- لقد تزايد في الفترة الأخيرة خطاب الأزمة بين البلدين بطريقة تحفِّز على البحث في تفسير يرتبط بنوعية التغيرات الحاصلة وما إذا كانت هذه التغيرات مرتبط بأجندات سياسية محضة أم موضوعية لها علاقة بالوقائع والظروف .

تستمد الدراسة أهميتها في الإشكالية الذاكراتية وتأثيراتها على العلاقات بين الدول عامة و تحديدا العلاقات الجزائرية الفرنسية وما تثيره من تساؤلات معقدة ،لم تكف عن ممارسة مختلف أشكال التأثير الممكنة على هذه العلاقة مما يحفز البحث المتجدد في هذه الإشكالية من خلال محاولة تفكيكها وفهم منطق وآليات عملها وأساليب توظفيها السياسي ،

ولما كان الواقع التاريخي معقد ومتشابك تتداخل فيه العوامل المؤثرة فيه والمكونة له، وتتعقد بصورة ظاهرة البيان، لذلك فان المنهجية الملائمة للبحث في مثل هذه الموضوعات هي المنهجية المرّكبة القادرة على الإحاطة بالموضوع في كليته ، طالما أن التبسيط والتجزئة لا يفي بالغرض من البحث في مثل هذه الموضوعات، وهي قائمة على المنهج التاريخي والوصفي لتفسير وتحليل وفهم الظواهر وإدراك أسبابها وتداخلاتها والنتائج المترتبة عليها.

1. الخلفيات الفلسفية والفكرية المؤطرة لحقل دراسات الذاكرة:

يعد التفاعل مع مفهوم الذاكرة الذي يصفه جاك لوغوف Jacques Le Goff ب "المفصلي" ، من أقدم الانشغالات الفكرية للإنسان (لوغوف، 2017)، ولا سيما من زاوية نظر فلسفية تمثلت في أفكار كل من أفلاطون وأرسطو ووأوغسطين الذين تعاملوا مع الذاكرة البشرية في صيغتها الفردية أساسا. وبخلاف أفلاطون الذي يرى أن المعرفة هي الذاكرة والتذكر، بمعنى أن تعلم الإنسان ما هو إلا تذكره لما كان يعرفه سابقا قبل ولادته (أي عالم المثل) ، ينطلق أرسطو من فكرة مفادها أن الذاكرة هي انفعال عبر الإحساس

المباشر، معتبرا أن التذكر يحدث عبر تداعي الأحاسيس والأفكار. أما أوغسطين، فيميز بين الذاكرة الحسية والفكرية؛ ففي حين "ترتبط الأولى بالمحسوسات"، عبر الحواس الخمس، ترتبط الثانية ب " المعارف والأدب والعلوم والأمور التجريدية". إلا أن الاهتمام بالذاكرة في التفكير الغربي لم يقصر على التراث الإغريقي، وإنما تعداه إلى الحقبة القروسطية، إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وصولا إلى القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي سياق القرن التاسع عشر، نلاحظ اهتماما فكريا واضحا بموضوع الذاكرة؛ فبينما يربط فرويد الذاكرة باللاوعي، فيعتبرها "مجمل الأحداث المنسية والمشاعر والانطباعات والشروخ والهواجس والمخاوف والأهوال التي اعتورت حياة الإنسان" ، يرى هنري برغسون، عكس ذلك، أن الذاكرة "ليست مستودعا للذكريات الجامدة، بل هي نخبة من الأحاسيس تستثير العديد من المشاعر".((سوكاح، 2017)

غير أن البداية الفعلية لحقل دراسات الذاكرة، ولا سيما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لم تنطلق إلا في أواخر سبعينيات القرن الماضي، وذلك من جراء إعادة اكتشاف نظرية "الذاكرة الجمعية" لعالم الاجتماع الفرنسي موريس هالبفاكس Maurice Halbwachs (1877-1945)، (هالبواش، 2016)وهي تعتبر أول انطلاقة بحثية للتعامل العلمي الدقيق مع مفهوم الذاكرة، بوصفها ظاهرة مجتمعية ذات بعد جمعي، استرعت اهتماما مكثفا من مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، تمثلت في بروز نظريات ومقاربات حديثة نظرية لدراسات ، وفي مقدمتها "أماكن الذاكرة" للمؤرخ الفرنسي بيير نورا Pierre Nora، ونظرية "الذاكرة الحضارية" ليان أسمان Jan Assmann، إضافة إلى الكتابات الفلسفية - السياسية لبول ريكور Paul Riceur حول الذاكرة (ريكور، 2009)، وقد جاءت كلها في سياق أحداث كبرى شهدها التاريخ المعاصر، وأضحت حاليا الأساس النظري والمنهجي للدراسات الذاكراتية ومخرجاتها. وهكذا نجد تزايدا مطردا في عدد الدوريات العلمية المتخصصة في دراسات الذاكرة، وغيرها من المنشورات العلمية التي تغطي معظم الاتجاهات البحثية لهذا الحقل، بل لقد أسهم هذا الزخم البحثي في تداخل كثير من الحقول المعرفية والتخصصات العلمية في ما بينها طوال العقود الأخيرة. ويعكس هذا الأخير "أهمية الرهان الذي تمثله الذاكرة الجمعية"، بحسب تعبير لوغوف، ولا سيما بعد "تطور المجتمعات في النصف الثاني من القرن العشرين " .وفي السياق ذاته تعرّف الذاكرة بأنها "ذلك الوعاء الذي يختزن كل ما مضى، أو ما تبقى من الماضي في معاش الجماعات أو ما يتمثل بشأنه"، وهي أيضا القدرة على التمثل الانتقائي لأحداث الماضي، سواء كانت هذه الانتقائية إرادية أو غير إرادية ، أي إنها عملية استرجاع لأحداث ماضية عبر مسار معقد من إدراك الأحداث وتسجيلها وترميزها وتخزينها وإعادة إنتاجها في شكل صور ذهنية في زمن ماض وذكرها أو التذكير بها بحسب معطيات الحاضر. وبهذا أمكن لنا القول إن الذاكرة والتاريخ يشتركان في دراسة الماضي الإنساني؛ الأمر الذي أضفي طابعا جدليا على نوعية العلاقة بينهما، إلى الدرجة التي أصبح فيها ذكر مفردة

"التاريخ" يستوجب ذكر اصطلاح "الذاكرة" والعكس صحيح (سوكاح، 2017). وعلى الرغم من التنوع الشديد في حقل دراسات الذاكرة الذي تعكسه وفرة الكتابات التنظيرية والأبحاث الميدانية، فإن معظمها - وعلى اختلاف انتماءاتها التخصصية - غالبا ما يستند إلى كتابات هالبفاكس، بوصفها منطلقا علميا، فعلى النقيض من التمثلات السائدة في عصره - التي كانت تحصر " التذكر" في الأفراد، من جهة كونه عملية نفسية خالصة فحسب، نبه هالبفاكس إلى الإطار المجتمعي للتذكر الفردي الذي يحتل مكانا ضمن المحيط الاجتماعي، بوصفه نتيجة بديهية لتفاعل الفرد مع محيطه. وفي هذا السياق يقول هالبفاكس في كتابه الأطر الاجتماعية للذاكرة (1925): "عندما نقرأ أمهات الكتب في علم النفس التي تعالج مسألة الذاكرة، ما يدهشنا أن الإنسان فيها يظهر كائنا معزولا" ، مضيفا في موضع آخر من كتابه الذاكرة الجمعية: "إلا أن ذكرياتنا تبقى جمعية، ويذكرنا بها الآخرون، وأشياء رأيناها وحدنا، ذلك أننا لسنا في الحقيقة وحيدين البتة". ولهذا، يرى هالبفاكس أن المرء يتمكن من خلال الحوار مع الآخر (مثلا، مع أفراد الأسرة والأصدقاء وغيرهم) من استذكار خبرات ومحطات مهمة في مساره الحياتي، مستخلصا أن عملية التذكر الفردية، على الرغم من طابعها البيولوجي، لا يمكن أن تتحقق من دون إطار اجتماعي معين يلقها . ومن هنا، فإن هذا الإطار الاجتماعي يؤسس لنسق جمعي، يجعل التجارب الذاتية للفرد قابلة للتذكر وللتفسير جمعيا. يسمي هالبفاكس هذا النسق التذكري الجمعي "الذاكرة الجمعية"، وهي، بحسبه، شرط ضروري لوجود هذه الجماعة نفسها؛ ذلك أنها تؤسس لهويتها عن طريق فعل التذكر الجمعي. وهنا يلاحظ ربط هالبفاكس بين الذاكرة والهوية، معتبرا أن الهوية الجمعية ما هي إلا نتيجة لتفسير مشترك للماضي الخاص بهذه الجماعة ؛ ذلك أن ما يستعاد على مستوى ما فوق الفردي ما هو إلا استجابة لرغباتها ومصالحها الآنية. والمشاركة التذكرية - الجمعية تعني أن المشارك ينتمي هوياتيا إلى هذه الجماعة (هالبواش، 2016). وعلى هذا الأساس فإننا نستنتج ، إن الذاكرة الجمعية للمجتمع، أو جماعة ما، هي أكثر من تذكر الماضي، إنها في الأساس تعبير هوياتي عن سياق مجتمعي معين، إذ إنها لا تسترجع صورا طبق الأصل للماضي عشوائيا، وهذا ما يشير إليه هالبفاكس بقوله: "الذاكرة لا تقوم بإعادة إحياء وبعث الماضي، بل تقوم بإعادة تشكيله في زمن الحاضر وأن التذكر هو عملية إعادة بناء الماضي بمساعدة الحاضر". وهذا ما يبين أهميتها.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن اهتمام البحث التاريخي بالبعد الجمعي للذاكرة لم يبرز إلا في نهاية سبعينيات القرن الماضي وبداية ثمانينيات، ثم جاء عقد التسعينيات الذي كان - ولا سيما بداياته - بمنزلة مرحلة ازدهار موضوع "الذاكرة" في ميدان الكتابة التاريخية، وخصوا في فرنسا وألمانيا. وهنا يرى المؤرخ الفرنسي فرنسوا هارتوغ Francois Hartog أن عام 1989، تحديدا، كان بمنزلة بداية موجة التذكر، على الصعيد الأوروبي؛ إذ برز في العلوم التاريخية، ولدى الرأي العام أيضا، اهتمام كبير بالأحداث التاريخية

للماضي القريب، نجم عنه ما يعرف ب "التاريخ الجديد " الذي تعد فيه الذاكرة، بمفهومها الحديث، "بيت القصيد". وهذا ما يعكس الكم الهائل من الدراسات والكتب المنشورة، إضافة إلى العدد غير الهين من المؤتمرات البينتخصصية،. ولا يقتصر هذا الاهتمام على التعامل مع المحتويات الذاكرية فحسب، بل يسعى إلى معالجة ميكانزمات الذاكرة وتأثيرها في الحاضر الذي يرتبط بالماضي الحي وهو ما يبرر الحاجة إلى استدعائها في الحاضر (سوكحال، 2020) .

2. الإهتمام الأكاديمي بحقل دراسات الذاكرة والتاريخ:

يعرف المشهد البحثي خصوصا في الغرب، منذ العقود الأخيرة إلى يومنا هذا، طفرة غير مسبوقة في ما بات يعرف حاليا ب " دراسات الذاكرة" Memory Studies، وهو تعبير جامع يحيلنا على مقاربات علمية متنوعة، ذات طبيعة "بينتخصصية"، تسعى إلى التعامل مع "الذاكرة" الإنسانية في بعديها، المجتمعي والجمعي، والبحث في علاقتها بالظواهر البشرية المختلفة التي تهتم بها العلوم الإنسانية والاجتماعية، فلقد أضحت "الذاكرة" موضوعا مشتركا لحقول معرفية متنوعة. وأكثر من هذا تتميز دراسات الذاكرة، إضافة إلى طبيعتها البينتخصصية، بسمتي الدينامية والإبداع، على المستويين التنظيري والمنهجي، وهو ما أتاح لها امتدادا متواصلا في حقول معرفية متنوعة، يعكسه الإنتاج العلمي المتراكم، والازدهار اللافت الذي رافقه، ابتداء من أواخر سبعينيات القرن العشرين، معبرا، في الوقت ذاته، عما وصفناه سابقا ب " المنعطف الذاكراتي " (سوكحال، 2020، صفحة 33)

2. 1مقاربات في دراسات الذاكرة والتاريخ:

بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية يمكننا حسب عالمة السياسة ماري كلود لا فابر-Marie Claude Lavabre، تبني ثلاث براديغمات للذاكرة: المقاربة التاريخية لأماكن الذاكرة التي وضعها بيير نورا Pierre Nora، والدراسات السوسيولوجية حول الأطر الاجتماعية للذاكرة التي ترتبط بموريس هالبواش Maurice Halbwachs، والمنظور المتمركز على الأبعاد البسيكولوجية للذاكرة انطلاقا من مفاهيم " العمل على الذاكرة" " واجب الذاكرة "، أو كذلك مفهوم ! الذاكرة ،المجروحة وهي المفاهيم التي زادتها قيمة إسهامات ودراسات ، بول ريكور Paul Ricoeurs بشكل خاص. كل براديغم يستهدف بالدراسة مستويات ومواضيع ورهانات مختلفة للذاكرة فلقد، أصبحت مفاهيم " التكفير " و" التوبة " "الاعتراف" و"الغفران" حقلا واسعا للدراسة بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. وتكمن أهمية دراسة الذاكرة في كونها تقدم فوائد للإسطوغرافيا Historiographie ، في مقدمتها كشف ما هو ضمني، وذلك بتسليط الضوء على أماكن الذاكرة، ووظائفها ودلالاتها المادية منها وغير المادية: أماكن أثرية كالمعمار. أماكن وظيفية كالسيّر الذاتية والروايات الشفهية والألقاب، أماكن رمزية كتخليد الذكريات كل هذه الأماكن لها تاريخ، إذ أن كل أمة وكل جماعة أو قبيلة تخزن ذكرياتها في هذه الأماكن، وتجعل منها جزءا لا يتجزأ من شخصيتها. ودراسة من هذا

النوع من شأنها أن تؤدي إلى تحول أساسي من ذاكرة الأماكن إلى أماكن الذاكرة، خاصة تلك المرتبطة بحركات التحرر من الاستعمار في البلدان السائرة اليوم في طريق النمو. (حبيدة، 2013)

ومنذ بداية سنوات الثمانينات، أدت الأعمال الأولى التي قام بها موريس هالبواك Maurice HalBouch إلى بروز أتباع وأنصار له: إذ اندمج تحليل الذاكرات الجماعية في الخطاب المعرفي وعلى بعض النقاشات الإسطوغرافية، . historiographiques باختصار فإن مفهوم الذاكرة قد غير من وضعه من خلال إعادة دخوله لمراكز البحث والملفات الخاصة في الدوريات العلمية .(savaresse, 2007, p. 43)

كما تظهر أهمية الذاكرة بتميزها بمجموعة من الخصائص في طليعتها تعدد المرجعية على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات، إذ هناك من الذاكرات بقدر ما هناك من الجماعات. وتتميز الذاكرة أيضا بالشفهية وبالانتقائية وبالاحتفالية . ولذلك، يمتزج تخليد الماضي بالاحتفال بالحاضر وتزكية مظاهره في معظم الأحيان كما يظهر في تخليد أعياد الاستقلال أ والثورة. تتميز أيضا بتداخل الذكرى والذات، تنتج عنه تشوهات متتالية مع عبر الحكي مع مرور الزمن. ومع ذلك، تبقى الذاكرة ذات أهمية بالنظر لذاتية النظرة، ونفسانية الحالة، وحميمية الصلة بين الذكرى ولحظات إنتاجها وإعادة إنتاجها واستحضارها (حبيدة، 2013، صفحة 53).وبشكل عام، فإن الذاكرة عندما تتحول إلى قوة مُعينة، فإنها تخترق فضاء مزدوجا هو في الوقت ذاته فضاء علمي من خلال البحث على الضغط على التاريخ وفضاء سياسي إيديولوجي على اعتبار أنه يتم بلورة رهاناتها باعتبارها مطالب: الاعتراف الاعتذار والعفو والتعويضات مثلا، والتي في إطارها يدافع الضحايا عن وجهة نظرهم بهدف إسماع صوتهم.(antonius & leroux, 2005)

أما التاريخ فيقوم على المعالجة المنهجية على الموضوعية، على النسبية. " إنه ترتيب للماضي "كما قال لوسيان فيفر Lucien Febvre وأعاد قوله جاك لوغوف .Jacques Le Goff إنه أيضا " بناء إشكالي " لهذا الماضي، انطلاقا " من عملية فكرية تشتغل بالتحليل والنقد". هذا الترتيب، أو هذا البناء الإشكالي لا يتأتى إلا بواسطة جهد متعدد المحطات أو اللحظات لحظة إقامة البرهان الوثائقي ولحظة التفسير والفهم، ولحظة الكتابة، وهذه اللحظة الأخيرة هي التي تبرز بقوة الاستعصاءات الكبرى للذاكرة" استعصاء تمثيل شيء غائب وقع سابقا، واستعصاء ممارسة مكرسة للاستذكار النشط للماضي والتي يرفعها التاريخ إلى مستوى إعادة بناء"، حسب بول ريكور (حبيدة، 2013، صفحة 53)

2.2الفرق بين التاريخ والذاكرة:

يشير بيير نورا Pierre Nora في أشهر كتبه إلى الفرق بين التاريخ والذاكرة حيث كتب: " الذاكرة هي الحياة، تحملها دائما جماعات حية وبهذا فهي في حالة تطور دائم مفتوحة على جدلية الذكرى وفقدان الذاكرة غير واعية بتشوهاتها المتتالية، منكشفة أمام كل الاستخدامات والتوظيفات، عرضة لاستتار طويل وعودة حيوية فجائية.أما التاريخ هو إعادة بناء إشكالي دائم غير مكتمل لما مضى. الذاكرة هي ظاهرة حاليةعلى الدوام،رابطة نعيشها في الحاضر بشكل أبدي، والتاريخ هو تمثل للماضي ولأنها عاطفية وساحرة فإن الذاكرة لا تستوعب إلا التفاصيل / الجزئيات التي تعززها أو تساندها؛ إنها تتغذى من الذكريات الغامضة والمتصادمة ، الخاصة أو الرمزية، ولأن التاريخ، هو عملية فكرية قائمة على التحليل والخطاب النقدي. فان

الذاكرة تثبت الذكرى في المقدس في حين أن التاريخ يتعقبها ويكشف عنها [...] وتتجذر وترسخ الذاكرة في الملموس والفضاء المادي في المظهر أو الإشارة في اللحظة والموضوع، أما التاريخ من جهته، فإنه لا يهتم إلا بالاستمراريات الزمنية، بالتطورات و علاقات الأشياء". (nora, 1984, pp. xix-xx)

3 .أشكال التوظيف الايديولوجي للذاكرة:

1.3: **أشكال الذاكرة:** يرى بول ريكورأن للذاكرة أشكال كمايلي:

- ✓ **الذاكرة المحجوبة Mémoire Empêchée :** تتصل هذه الذاكرة بالتحليل النفسي وتواجه مقاومة من جراح الماضي وآلامه.
- ✓ **الذاكرة المتلاعب بها** : Mémoire Manipulée تنتج هذه الذاكرة من خضوعها للتشويه من قبل الأيديولوجيات والاحتفالات؛ أي التذكر بالقوة أو التذكر المجبر.
- ✓ **الذاكرة الإلزامية** Mémoire Obligée : ويخضع هذا الشكل من الذاكرة لمبدأ الواجب والإلزام . لذا فإنها تتحول إلى أداة؛ أي يجب تذكر هذا وليس ذاك. وإذا كانت الذاكرة تقع تحت تأثير الأمراض وهو ما يبينه علم الأعصاب وعلم النفس والتحليل النفسي فإنه يمكن أن تخضع للتلاعب المساومة، كما يمكن لها أن تحظى ببعض الحالات السعيدة من بينها : حالات الاعتراف والتذكر الارتدادي، وحالات عمل الذاكرة التي تقوم بها بعض المؤسسات، والتي أطلق عليها فرويد Freud الذي يستعين به ريكور Ricoeur ، عمل العزاء .Le Travail de Deuil (بغورة، 2013، صفحة 17)

ترتبط هذه الأشكال الثلاثة بسياسات ذاكراتية واضحة ومتمايزة ، إذ بإمكان كل شكل أن يكون مؤشرا حقيقيا وفعّالا بخصوص السياسة الذاكراتية المتبعة في دولة ما حيال دولة أخرى أو حيال قضية من قضايا الماضي المشترك. غير أن ما يهمنا في إطار دراستنا هو الالفات والانتباه الى تلك الأشكال من الذاكرة التي تنتج سياسات ذاكراتية تكون محصلتها النهائية هي التقارب أو التباعد بين دولتين أو اكثر، ولعل من ابرز هذه السياسات هي تلك التي اصطلح على تسميتها سياسة الذاكرة العادلة.لا تعني سياسة الذاكرة العادلة الوقوف عند مطلب (واجب الذاكرة) فقط ، وإنما تحيل إلى مختلف المبادرات المتصلة بالوفاق والمصالحة في الحاضر والمستقبل، وذلك درءا لتجاوزات استخدام الذاكرة، وهو ما يتطلب تضافر البحث العلمي والموقف الأخلاقي والسياسي. وإذا كان البحث العلمي من مسؤولية علم التاريخ ، فإن الموقف الأخلاق والسياسي يجب أن يقوم على مثل وقيم أساسية. (بغورة، 2013، صفحة 16)

لذلك، فإن إنجاح ما يعرف بسياسة الذاكرة العادلة يصبح مرتبطا باتخاذ قرارات شجاعة تذهب فيما وراء هذه الحروب الذاكراتية. وعليه فإن بعض القرارات الشجاعة لازمة لانجاح كل سياسة مصالحة، وعلى رأس هذه القرارات الاعتراف بالآخر وبذاكرته وبحقه في ذاكرة مشروعة. (CALLAN, 2002, p. 326)

2.3.ميكانيزمات التوظيف السياسي للماضي:

يستهدف هذا الجزء من الدراسة بشكل عام ، الكشف عن مختلف توظيفات الماضي وبشكل خاص العلاقات الثنائية بين الدول وفيما يخصنا تحديدا الماضي الكولونيالي في إطار العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية ، وأثر ذلك على عملية دفع كامل وشامل لهذه العلاقات أو على العكس هذا التوظيف يعمل على تأزيمها وتأخير الأفق الخاص بوضع حد نهائي للإرهاصات المتتالية والمستمرة لهذا الماضي الكولونيالي.

فلقد أنتج التاريخ بشكل دائم، رؤى عن العالم تتضمن عنصرا سياسيا لا يمكن تجنبه، وذلك أكان توظيفه واعيا أو غير واع(Hartog & REVEL, 2001, p. 26) إذ تقتضي محاولات التساؤل عن مكانة وأهمية الماضي في السياسة الخارجية، أن نأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي بواسطتها يقوم الفاعل السياسي أو صاحب القرار ببناء الماضي.

غير أن هذا البناء لا يكون أبدا توصيفا عقلانيا كاملا وعلميا، و لكن هذا البناء يكون في شكل تمثلات خاصة تحتل فيه العواطف و التجارب الشخصية مكانة محورية. وعليه فإن المنظومة العاطفية وتراكمات التجربة الشخصية من شأنها أن تخبرنا الكثير عن الكيفيات، وحتى الخلفيات التي تقف وراء الخيارات التي يتبناها صاحب القرار في تعاطيه وتفاعله مع الماضي و ربما أحسن مثال على ذلك هو الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitterrand و علاقاته الخاصة بالجزائر من منظور ذاكراتي. وحتى نحيط بالأبعاد الخاصة بتوظيف الماضي في إطار السياسة بين الدول من اللائق التركيز أو الإشارة إلى التوتر الذي ينشأ بين خيار الماضي Le Choix du passe من جهة و بين ثقل و أهمية الماضي Le Poids du Passé. من جهة أخرى.

الأفق الأول: خيار الماضي: يُبرز هذا الخيار أن أي السياسة الخارجية تُحدّد رؤية ما للماضي و تفسير ما للتاريخ. و هنا يمكننا الحديث عن عمليات إعادة بناء الماضي. بتعبير أدق، فالأمر هنا يرتبط بتوظيف إرادي هادف و واعي من أجل استخدامات سياسية و حتى سياسوية ممكنة لهذا الماضي، مما يجعل من عملية إعادة بناء التاريخ بشتى الطرق الممكنة مسألة شبه حتمية. لذلك يمكن أن نفهم مجمل العلاقات المتوترة في العادة بين المؤرّخ و السياسي و بين الذاكرة و التاريخ.

الأفق الثاني: ثقل وأهمية الماضي: يبيّن هذا الأفق أن أية سياسة خارجية هي بدورها تتشكل و تتحدّد من خلال الماضي، فهي مُشبَعة و مُثقَلة بهذا الماضي. لا يتعلق الأمر هنا بفاعل سياسي يختار العودة و التركيز على هذا الحدث التاريخي أو ذاك، كما هو الحال في الأفق الأول الذي يعكس ديناميكية واعية و هادفة. إن الأمر هنا يرتبط بفاعل سياسي يقع تحت تأثير الماضي فيجد نفسه أسيرا له و مجبرا على تحمّل ثقله . لسنا هنا أمام عملية إعادة بناء الماضي و لكننا أمام بصماته وآثاره الدالة عليه. فالاقتراب من الماضي وفقا لهذا الأفق، يتأسس على افتراض قائم على اعتبار الماضي متغيّرا تفسيريا لسلوك و قرارات الفاعل السياسي.

يمكن ترجمة تأثير الماضي على راهن المشهد السياسي من خلال ثلاثة حالات : (ROSOUX V. , 2003, p. 2)

الحالة الأولى: تأثير الأحداث المفصلية: تبرز هذه الحالة أولا عندما يظهر أن أحداثا تتميّز برسوخ بنيتها وكثافة حضورها فتصبح لها القدرة على تحديد إدراك الواقع. إنها أحداث تساهم في فهم و تحليل كل حالة

جديدة. لنأخذ على سبيل المثال أثر حادثة هزيمة ديان بيان فو في نوفمبر 1954 ، يمكن تفسير تشدُّد الساسة الفرنسيين خلال التمرد الجزائري في جانب منه من خلال التجربة التي عايشوها في الهند الصينية. فالعديد من الضباط الفرنسيين كانوا يصفون الفلاقة " الفييت . Les Viets بتاريخ 5 ماي 1954، كتب فرانسوا ميتران François Mitterrand في جريدة ليبراسيون Liberation أن ما يحدث في الجزائر يُذكّر بوحشية المسار الهندوصيني . في مارس 1960 ، أكد الجنرال ديغول De Gaulle من جانبه أنه لن يكون هناك ديان بيان فو " في الجزائر . باختصار، تفرض هزيمة ديان بيان فو نفسها كسابقة يجب تجنبها بأي ثمن.

الحالة الثانية: تأثير إرث الماضي القومي: يتمظهر ثقل و تأثير الماضي كذلك عندما لا تكون ذكرى حدث لوحدها فقط، ولكن إرث الماضي القومي باعتباره كذلك هو الذي يُؤثر و يزن بثقله على القادة السياسين.

الحالة الثالثة: تأثير الماضي الشخصي للفاعلين: يمكن أخيرا ادراك تأثير و أهمية الماضي عندما يتم تفسير قرارات سياسية بالماضي الشخصي للفاعلين. إذ عمليا ، لا يمكن فصل السياسية عن الشخص الذي يجسدها. إنها دائما قابلة للاختراق ،من قبل الذكريات المرتبطة بالأفراد القائمين عليها . فعلى سبيل المثال كيف يمكن أن نتصور ان السنوات التي قضاها الرئيس الجزائري الأول أحمد بن بلة في السجون الفرنسية لم تلون نظرته للمتروبول بعد إستعادة السيادة الوطنية؟ (ROSOUX V. B., 2001, p. 3).

4. خصوصية العلاقات الجزائرية و الفرنسية: بين إرث الماضي الاستعماري وذاكرة تأبى النسيان:

أن الافتراق الدامي و الدرامي بين الجزائر و فرنسا كاد أن ينتج حرب أهلية فرنسية بين المنادين باستقلال الجزائر والمعارضين لذلك، حيث كانت أبرز تجليات خطر الحرب الأهلية هاته، هي وصول الجنرالات الكولونياليين إلى حد القيام بإنزال عسكري فعلي و مكلف في جزيرة كورسيكا ، مهددين بذلك الوجود القانوني والفعلي للجمهورية الفرنسية. بل وكاد الجنرال ديغول De Gaulle أن يدفع ثمن استقلال الجزائر بحياته في العديد من المرات التي حاول فيها أصحاب الحنين للجزائر - فرنسية اغتياله.

إن هذا الافتراق العنيف، لم يكف عن تغذية التوترات من ضفة إلى أخرى، وإعادة هيكلة الثقافة الخطاب السياسيين بفرنسا(SHEPARED, 2008) ، بالشكل الذي جعل من فترة العنف تلك مرجعية أساسية في تحديد نظم الاعتقاد، نظم الإدراك وكيفيات النظر إلى الآخر، وبالتالي مرجعية كل فعل سياسي يقع في الأطر الثنائية للعلاقات الفرنسية - الجزائرية و أساس التخاطب بين الدولتين.

لذلك ما زال الوصف الذي قدمته نيكول غريمو Nicole Grimaud في كتابها الصادر سنة 1984 بعنوان " السياسة الخارجية للجزائر. 1962-1978 Nicole Girimad, La politique Exterieure de . " (1962-1978) l'Algérie اصحيحا.حيث اعتبرت أن الجزائريين يرون في علاقاتهم مع فرنسا منذ 1962 تعاقب المجموعة من الإحباطات وخيبة الأمل، و من الجانب الفرنسي شيء من المرارة التي لم تكن غائبة بالفعل و بالرغم من انطلاق البلدين من حالة تناغم و انسجام غداة استقلال الجزائر غير أنهما قد استشعرا صعوبة شديدة في ترسيخ فكرة الواقع الجديد بكل انعكاساته في الأذهان: الجزائر و فرنسا و قد

أصبحتا أجنبيتين عن بعضها البعض بالنسبة لفرنسا فإن ذلك يعني القبول بدولة شابة، و التي من أجل أن تحقق إقلاعها كان يتحتم عليها أن تتخلص من الوصاية الفرنسية بالنسبة للجزائر فإن الأمر كان يتعلق بإدراك متجدد لفرنسا و التي يجب أن تكف عن كونها العاصمة المسؤولة عن رفاه الجزائر، و تصبح مجرد شريك. (GRIMAUD، 1984، صفحة 35)

غير أن هذه الشراكة اللازمة لعلاقات جديدة بين المستعمرة القديمة و الميتروبول الفرنسية لا يمكن أن تتجسّد من دون النظر بشجاعة إلى الخلف و تتفاعل مع الماضي النزاعي من خلال عدم الاكتفاء بطرح السؤال " ماذا جرى ؟ " فقط ، و لكن كذلك أن يكون لهذه الشراكة الشجاعة الكافية لتطرح و تحاول أن تجيب على السؤال: " ماذا نفعل بالماضي؟.

إن الإجابة على مثل هذا السؤال هي التي تتضمن وتحمل الكيفية التي من خلال أو بواسطتها يمكن لخصمين قديمين أن يتحوّلا إلى شريكين حقيقيين، على اعتبار أن العداء الشديد ت تجاه منافس مسلح ومجموعة سياسية تمت محاربتها لا يزول إلا بشكل بطئ جدا. كما أن تأمين و نشر السلم بين المجتمعات والمصالحة بين الأفراد لا تعقب بالضرورة مسار الحل السلمي للنزاعات. (ROSOUX V. B., 2001, p. 3)

ويمكن البحث في مثل هذه المواضيع من التطرق إلى الشروط و الظروف التي في ظلها يكون الفرد المتشبع بتجربة حرب التحرير الجزائرية قابلا لتفهم منطق ، ظروف و أسباب خصمه، وكدا فهم الكيفية التي تسمح دائما لنفس هذا الفرد أن يعامل خصمه بالأمس كند له اليوم و يقيم معه علاقات صداقة أو وفاق و/أو أن يطوّر معه علاقة جديدة على قاعدة المصالح المشتركة،من خلال الاهتمام والتركيز على الكيفيات و الطرق التي يتم بها و من خلالها التوظيف السياسي للماضي، أو بتعبير أدق إعادة بناء الماضي وفق ضرورات الحاضر و حاجات المستقبل، و محاولة تحديد الأبعاد الحقيقية للإشكالية الذاكراتية التي توجد في قلب أزمة العلاقات الفرنسية – الجزائرية، ويسمح لنا تناول العلاقات الجزائرية الفرنسية وفق هذا المنظور من فهم المسارات الذاكراتية التي ربما تمثل شكلا " حديثا " من أشكال إدماج الماضي العنيف ومعرفة هل أن هذه المسارات هي طريقة لتذكير الذاكرة الرسمية عندما تمارس النسيان الإرادي و تميل لصالح هذه أو تلك النظرة للتاريخ ، كما تسمح باختبار سلوك الدولة باعتباره سلوكا مماثلا للفاعلين الآخرين المعنيين بهذه الرهانات الذاكراتية. (BLANCHARD & VEYRAT MASSON, 2010, p. 41)

إنّ تناول هذا النوع من المواضيع وفقا لهذا المنظور، يعني البرهنة على أن استحضار الماضي و محاولات توظيفه يمكن الاقتراب منه كأداة من أدوات تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية وكإستراتيجية دبلوماسية هادفة وواعية. بل أكثر من ذلك فإن هذا الاستحضار للماضي من طرف الفاعل السياسي الرسمي قد أفرز شكلا جديدا من أشكال الدبلوماسية، سمي بدبلوماسيات التوبة التي تعرف رواجا كبيرا عبر العالم.هذا يعني أنه بإمكاننا القول أن الطريقة التي من خلالها يعود الفاعلون إلى الماضي يمكن أن تساعد في خدمة غايات السياسة الخارجية. بالتأكيد، لا يمكن لأحد أن يدعي بأن استحضار الماضي هو بالضرورة توظيف له، غير أننا نعتبر أنه في حالة الذاكرة الرسمية التي يتم التعبير عنها على المسرح الدولي، فإن استحضار الماضي نادرا ما يكون اعتباطيا أو محايدا(ROSOUX V. B., 2001) .

إن ثقل إرث الماضي بين الجزائر و فرنسا يحول دون جعلها علاقة طبيعية، كما يحول دون تحولها إلى علاقة استثنائية. لذا، من الصعوبة بمكان تطبيع العلاقة بين البلدين وصولا إلى وصفها بالعلاقات الثابتة و المستقرة. فإذا كانت العلاقة الثنائية ملفاً ساخناً في السياسة المحلية في الجزائر، فإن الأمر كذلك في السياسة المحلية الفرنسية. فتوظيف العلاقة مع فرنسا محلياً سلوك اعتاد عليه الجزائريون، لاسيما من منظمات وهيئات قريبة من السلطة ومن الحكومة وبعض الأحزاب السياسية. وعلى الجانب الفرنسي، توّظف قطاعات واسعة من اليمين، وخوصا اليمين المتطرف، هذه العلاقة بالنظر لعدائهم التاريخي للجزائر، خصوصاً أن قسما منهم يراوده الحنين إلى "الجزائر الفرنسية"، بيد أن هذا التوظيف لم يؤثر على سياسات الحكومتين، فعلى الرغم من التوتر، بين حين وآخر، من الواضح أن الاندفاع الأيديولوجي والحنين إلى الماضي يبقيان بعيداً عن السياسة العليا، إذ تبقى محكومة بالاعتبارات المصلحية والنفعية.وإذا كانت الملفات الخلافية بين البلدين يمكن تسويتها بهدوء، حتى وإن استغرق ذلك وقتاً كثيراً، فإن ملف الذاكرة في غاية من التعقيد، ومواقف الطرفين متناقضة، على الرغم من بعض التطور في الموقف الفرنسي الرسمي. يطالب الجزائريون فرنسا بالاعتذار عما ارتكبته من جرائم في الحقبة الاستعمارية، بينما ترفض الأخيرة، متذرعة بضرورة النظر إلى المستقبل، وليس إلى الماضي، محاولة التقليل من حجم الجرائم المقترفة في حق الجزائريين (غربي و ساعو ، 2021).فلقد ظلت الفترة الاستعمارية في الجزائر واجهة لتحديد نمط العلاقات الثنائية بين فرنسا والجزائر، ونتيجة اليأس من إمكان استعادة الجزائر كمقاطعة فرنسية من جانب الفرنسيين، والفشل من جانب الجزائريين في استصدار اعتراف بمساوئ الاستعمار وتحصيل تعويضات عنه، فقد اضطر الجانبان إلى السعي لتجاوز الماضي، حيث حدث تحول في الخطاب الرسمي الفرنسي تجاه النظرة الرسمية إلى الماضي المشترك بين البلدين على مدار أكثر من نصف قرن، واتجهت فرنسا في تسعينيات القرن العشرين - وبخاصة بعد رحيل أغلب رموز العهد الاستعماري - إلى الدفع أكثر نحو تصحيح المنظور الفرنسي الشعبي والأكاديمي لما حدث في الفترة ما بين نوفمبر 1954 ومارس 1962، وتم الإقرار أن الأمر يتعدى التوصيف الرسمي على أنها مجرد أحداث، حيث تم الاصطلاح عليها بأنها «حرب الجزائر»، بل إنهم اكتفوا بوصف الحرب بالاصطلاح عليها على أنها «عمليات لحفظ الأمن وإنفاذ القانون في الجزائر 1954 - 1962» ، في رفض تام في شأن توصيف ما حدث أنه ثورة تحريرية وإرادة شعب في التحرر من الاستعمار. إن الجزائر التي استعادت سيادتها سنة 1962، وجدت نفسها منخرطة في بناء الدولة والاقتصاد وتحقيق متطلبات الزيادة السكانية المتصاعدة، وبذلك فإنها لم تثر على نحو حازم قضية تجريم الاستعمار الفرنسي لها، على مدار 132 سنة، ولم يشهد خطابها الرسمي محاولات جادة في ذلك تتصل بالملاحقة القانونية والاحتكام إلى المؤسسات القضائية الدولية، كما لم تشهد تشريعاتها الداخلية إلقاء الضوء على المرحلة الاستعمارية، إلا أن تشنج العلاقات الثنائية بين البلدين ظل دوما يثير مسألة الفترة الاستعمارية بين التمجيد والتجريم، وبخاصة في ظل صعود اليمين المعادي للجزائريين.

وبينما أمتنع ساركوزي الرئيس الفرنسي الأسبق نفسه عن الاعتراف بجرائم بلاده الاستعمارية ضد الجزائريين بين عامي 1830 و1962، ويبرر ذلك بأن «الأبناء لا يعتذرون عما فعله الأب، (غربي و ساعو ، 2021). تعززت ازدواجية الخطاب الفرنسي تجاه الجزائر، بحالة من غموض التوجه المتصالح مع الماضي لاستعماري، الذي أمل الجزائريون من ورائه كسب الاعتذار الفرنسي كأقل المكاسب المرجوة، إلا أن صدور قانون 158 - 2005 في 23 فبراير 2005 شكل ضربة في صميم تلك التطلعات نحو تحسين العلاقات الثنائية. وهذا القانون أصدرته الأغلبية المحافظة في البرلمان الفرنسي الممثلة لحزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» لنشر ما تراه القيم التي حملها الاستعمار الفرنسي، وبخاصة في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا، وفرض على المدارس الثانوية الفرنسية ضرورة تدريس تلك القيم والمعاني الإيجابية للطلاب ، وكرد آلي على ذلك رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة توقيع «معاهدة الصداقة» مع فرنسا بسبب هذا القانون موضحا أن القانون يرمي لتزييف الحقائق التاريخية وإنكار الجرائم الشنعاء للمستعمر الفرنسي في القرن الماضي.

استمر توجه الحزب الحاكم في فرنسا في مسار الضغط على الطرف الجزائري، بتوظيف الإرث التاريخي المشترك، حيث إنه في 19 أكتوبر 2010 كان الموعد الرسمي الإعلان ميلاد مؤسسة ذاكرة حروب التحرير في الجزائر والمغرب وتونس، وهي المؤسسة التي نص عليها قانون 158 - 2005 الصادر في 23 شباط / فبراير 2005، في مادته الثالثة الخاص بتمجيد الاستعمار وذكر فضائله على الشعوب والبلدان التي خضعت له (بوقايلة، 2010)،وكرد فعل على تلك الخطوة الجريئة من الجانب الفرنسي، قرر بعض الأحزاب والناشطين الجزائريين الرد بشدة، وقد تجسدت الفكرة من خلال مشروع قانون تقدم به نواب في حزب جبهة التحرير الوطني وبعض الأحزاب الأخرى، ينص في جوهره على تجريم الاستعمار، والسعي لمطالبة الفرنسيين بتعويض الجزائريين على ما وصف بجرائم فظيعة ارتكبها الفرنسيون ضد المدنيين، على مدى أزيد من قرن من وجود قوات الاحتلال الفرنسي على الأراضي الجزائرية ، ولم تكن تنقص مشروع قانون تجريم الاستعمار الجزائري أي شرعية، فقد أعده النواب وقدموه إلى رئيس مجلس الشعب عبد العزيز زياري وفق ما تنص عليه صلاحياتهم الدستورية. استفز هذا التحرك الجانب الفرنسي، حيث استنكرت فرنسا هذا الإجراء، بالرغم من أنه حق سيادي للدولة الجزائرية، وقال وزير الهجرة والهوية الوطنية إريك بيسون «أنا اشعر بالأسف لهذا الاقتراح»، مشددا من جديد على أن الأمر يتعلق ب «مسألة حساسة»، وأنه «لا تزال إلى اليوم جروح وآثار»، داعيا في هذا الإطار إلى تجاوز الماضي وعدم نسيانه حيث أردف بالقول «يجب علينا ألا ننسى فترة الاستعمار وما بعد الاستعمار»، إلا أنه يجب «تجاوز هذه المسألة.و في الجزائر ومنذ البداية؛ خرج - الوزير الأول السابق - أحمد أويحي ليقول إن اقتراح النواب لمشروع القانون لا يعدو أن يكون مزايدة سياسية، وهي أول رسالة إلى فرنسا وإلى النواب؛ في أنه لا مكان لمثل هذا القانون، ومع إصرار بعض النواب على فرض مشروعهم على الحكومة لدراسته في مجلس الوزراء ثم إعادته إلى البرلمان للمصادقة عليه، أبدت الحكومة نوعا من التراخي والليونة حتى مرور الأجل القانوني الذي يمنحه الدستور للحكومة للرد على النواب، وقد جاء الرد الحاسم والنهائي للنواب على لسان رئيس الغرفة السفلى عبد العزيز زياري، الذي أكد أن هناك

مقترحات وردت في مشروع القانون - بحسب تعبيره - تم رفضها، ولن تقبل لا اليوم ولا غدا، بسبب سياقاتها غير المناسبة وتصادمها مع صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يحدد السياسة الخارجية، كما أن الاعتبارات الدبلوماسية والقضائية وعلاقات الدولة ومصالحها تتعارض مع طرحها .مضت فرنسا في تطبيق نصوص قانون تمجيد الاستعمار من دون أن تبالي بالسخط الشعبي الجزائري. وفي هذا الإطار حث وزير الخارجية الفرنسي الأسبق برنار كوشنير في المقابل، الجزائريين على التوجه إلى المستقبل، حتى لا يبقوا حبيسي التاريخ والماضي وعقده، وقال بصريح العبارة «إن العلاقات الجزائرية الفرنسية لن تعود سوية وطبيعية، ما لم يرحل جيل الثورة من الحكم في الجزائر» (ياحي، 2021).ورغم اعتراف الرئيس فرانسوا هولاند Francois Hollande ، بعد توليه الحكم ب" القمع الدموي" الذي تعرض له المتظاهرون الجزائريون في باريس في 17أ كتوبر 1961، وصرح في زيارته للجزائر في 2012 بأنه "لمدة 132 سنة خضعت الجزائر لنظام جائر وعنيف. فإنه لا شيء يمكن أن يبرر الاعتداءات المرتكبة في حق الشعب الجزائري" معترفا بالمعاناة التي سلطها النظام الاستعماري الفرنسي (غربي و ساعو ، 2021، صفحة 122)ويعد تصريحه نقلة نوعية في الخطاب الرسمي الفرنسي، لكنه في نظر الجزائريين غير كافي، من دون اعتراف رسمي وصريح.

و من نموذج التوظيف السياسي للذاكرة في مجال العلاقات الثنائية بين الجزائر و فرنسا، هو الانفتاح الذاكراتي الذي يقوم به الرئيس ماكرون في الحالة الجزائرية. فبعد أن صرّح خلال حملته الانتخابية للرئاسة معتبرا أن "الكولونيالية هي جريمة ضد الإنسانية "، أتبع ذلك عقب توليه السلطة بأفعال عالية الرمزية، و لو اعتبرها البعض أنها تراجع عن موقفه السابق.فقد عهد الرئيس الفرنسي رسمياً إلى بنيامين ستورا بمهمة حول "ذاكرة الكولونيالية و الحرب الجزائرية"، بهدف تعزيز المصالحة بين الشعبين الفرنسي و الجزائري" . قبل ذلك، كان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد فتح في 13 سبتمبر 2018 صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية، من خلال توجهه بطلب العفو أو الاعتذار من أرملة موريس أودان معترفا بالتعذيب الذي مارسته الدولة الفرنسية، و هو ما اعتُبِر إشارة تاريخية. بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، لا يجب نسيان الخطوة المركزية الماكرونية في المجال الذاكراتي ، و هي مجموعة قرارات أبرزها: إعادة جماجم المقاومة الشعبية الجزائرية، إعادة كل التحف الأفريقية المسروقة خلال الحقبة الكولونيالية المتواجدة بالمتاحف الفرنسية (صويلح، 2021).

و تواصل اليوم و بإصرار السلطات الجزائرية بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون تشديد نبرة اللهجة مع الطرف الفرنسي بخصوص ملف التاريخ و الذاكرة، ففي وقت وصفت باريس مؤخرا، على لسان سفيرها لدى الجزائر، فرانسوا غويات أن "العلاقات بين البلدين قوية جدا، لكن وجب العمل على ترقيتها إلى مستوى استثنائي" أشهر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون شرط بلاده بتسوية نهائية لملف الذاكرة.ففي الذكرى 76 لمجازر 8 مايو/أيار 1945،حيث شدد على أن "جودة العلاقات مع فرنسا لن تتأتّى دون مراعاة التاريخ ومعالجة ملفات الذاكرة، والتي لا يمكن بأي حال أن يتم التنازل عنها مهما كانت المسوغات."مؤكدا

أن المستقبل الواعد في توطيد وتثمين أواصر العلاقة بين الأمم يجب أن يكون أساسه صلبا خاليا من أي شوائب.وجاءت رسالة الرئيس تبون، بعد 24 ساعة فقط من تصريح عمار بلحيمر وزير الاتصال والناطق باسم الحكومة السابق، حول تمسك بلاده بالاعتراف والاعتذار والتعويضات عن جرائم الاستعمار، وهو أول موقف رسمي بهذا الوضوح. وفي رسالة بمناسبة الذكرى الـ60 لمقتل متظاهرين جزائريين بباريس في 17 أكتوبر عام 1961، طالب تبون بمعالجة ملفات الذاكرة مع فرنسا بعيداً عن "الفكر الاستعماري"، وقال إن "هذه المناسبة تتيح لي تأكيد حرصنا الشديد على التعاطي مع ملفات التاريخ والذاكرة، بعيداً عن أي تراخٍ أو تنازل، وبروح المسؤولية، وفي منأى عن تأثيرات الأهواء وعن هيمنة الفكر الاستعماري الاستعلائي." (لحياني، 2021)، و من أهم تداعيات الازمة الدبلوماسية بخصوص ملف التاريخ و الذاكرة تراجع العلاقات الاقتصادية و تذبذبها كما رافق ذلك بروز عدة مؤشرات خلال الأشهر الأخيرة على تعثر العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، من خلال خسارة شركات فرنسية كبيرة مواقعها المتقدمة بالسوق الجزائري.ففي تقييم المؤشر التعاوني بين الجزائر وباريس منذ مجيء الرئيس تبون، يعتبر الخبير الاقتصادي عبد الرحمن تومي أن التعاون يتسم بالانحدار الدراماتيكي لعدة عوامل، أهمها الماضي الاستعماري، والرغبة في إبقاء الجزائر سوقا، عبر النفوذ في صناعة القرار.واستدل -في تصريح للجزيرة نت- بوقف العمل مع مكاتب الدراسات الأجنبية في المشاريع الكبرى، وأغلبها فرنسية، إذ كانت تستنزف 10 مليارات دولار سنويا.وذكر تراجع واردات القمح بنسبة 50% لسنة 2020، وهي الأولى من نوعها منذ 58 سنة، مقدّرا خسارة فرنسا بنحو 2.5 مليار دولار. كما أشار إلى عدم تجديد عقد تسيير المياه لشركة (سويز) الفرنسية، مما أدى إلى خسارتها 277 مليون دولار، وكذلك عدم تجديد عقد مترو الجزائر، بخسارة قدرها 130 مليون دولار.كما سجل رفض السلطات الجزائرية استحواذ شركة "توتال (Total) "على حصة "أناداركو للنفط (Anadarko) " (Petroleumالأميركية بـ5.5 مليارات دولار، فضلا عن عدم تمكين الشركات الفرنسية سابقا من صفقات المسجد الأعظم بنحو 2 مليار دولار. و بناءا على ما سبق فان هذه المؤشرات ان دلت على شيء فإنها تدل على وجود نية صادقة لدى السلطات الجزائرية في التوجه نحو جهات أخرى أكثر ثقة وربحا وأمانا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. كما يرى في هذا الصدد، بوزيان مهماه الخبير الدولي في الطاقة ، أن العلاقات الرسمية الجزائرية الفرنسية في حالة تأرجح حاليا، كونها خاضعة لعدة تجاذبات، لخصها في العقيدة الوطنية المتعلقة بملف الذاكرة بالنسبة للطرف الجزائري، والسعي لإحداث نوع من التوازن والندّية وتقاسم المصالح، مقابل ضغوطات دوائر داعمة للنفوذ الفرنسي.إذ يرى أن الخلل يتمثل أساسا في مساحة التبادل التجاري، واستمرار فرنسا في ممارستها التقليدية التي ترى من خلالها الجزائر سوقا رائجة لبضائعها ومنفذا استهلاكيا مربحا لها، في ظل ضعف تدفق الاستثمارات الفرنسية المنتجة للثروة (حذاقة، 2021).

الخاتمة:

إن ما يميز العلاقات بين الدول بأشكالها المختلفة جانبين ، من جهة الرغبة في التعاون الذي يبرز من خلال تشكيل التحالفات والائتلافات والانخراط في التكتلات المختلفة، التي أضحت سمّة العلاقات الدولية في العقود الآخيرة بغية مواجهة التهديدات المشتركة. ومن جهة أخرى يغلب على العلاقات بين الدول الجانب الصراعي الذي يتجسدّ في التنافس الدائم والمتجددّ على المصالح الحيوية و ملفات قد تعود إلى الماضي، وفي هذا السياق، تندرج العلاقات الجزائرية- الفرنسية ضمن الإتجاه الصراعي ذو بعد جيوسياسي واستراتيجي،حيث لطالما ميزّها التوتر المزمن بسبب الخلافات التاريخية والخيارات الإقليمية، وهذا التوتر مازال يلقي بظلاله على السياسة الخارجية لكلتا الدولتين، معرقلا كلّ المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة و التهدئة والتعاون على حلّ القضايا الإقليمية التي تهددّ أمن المنطقة، وهذا رغم مرتكزات وأبعاد التقارب بينهما ، وتجلّت مظاهر احتدام التوتر بينهما ، في قضية التاريخ المشترك و الذاكرة، أضف التنافس على الزعامّة الإقليمية، وهو ما زاد من حدّة التوتر بين الجزائر وفرنسا ، ودخولها في منعرجا الأزمة و التوتر ،. وعلى هذا الأساس، قامت الجزائر بالإعلان عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا.

ومن خلال ما سبق ترفض الدولة الجزائرية أن يتم التلاعب بذاكرتها وفق منظور المفكر الفرنسي بو ل ريكور أو ان يفرض عليها أن تكون ذاكرتها هشة تقبل النسيان. و يبقى الموقف الفرنسي لا يزال يتأرجح بين اعتراف مبطّن بجرائم الاستعمار، وبين الإصرار على التنكر لهذه الجرائم. ليبقى بذلك ملف التاريخ والذاكرة يشكل ثقلا كبيرا على العلاقات الجزائرية - الفرنسية، مما يؤكد مرة أخرى أن فرنسا لا تزال بعيدة عن الاعتراف بجرائمها ناهيك عن الاعتذار أو التعويض . والظاهر أن المعركة من أجل افتكاك اعتراف رسمي واعتذار من فرنسا سوف تطول أكثر مما هو متوقع وتبقى المهمة الكبيرة ملقاة على عاتق الجزائريين سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو الأكاديمي أو على مستوى المجتمع المدني الذي يتوجب عليه لعب دورا أكبر لفضح ممارسات الاستعمار وجرائمه وتعرية ما تسميه باريس بالإنجازات الحضارية لفرنسا الاستعمارية. وصفوة القول، أن قطع العلاقات الدبلوماسية الحالية بين الجزائر و فرنسا كان بفعل تراكم القضايا السالفة الذكر، وهذا سيكون له تداعيات على المنطقة كتزايد التنافس الاقليمي بين البلدين، ، تقويض مشاريع التعاون الاقتصادي المشترك. الفشل في التعاطي مع القضايا والرهانات الجديدة.

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية:

- الزواوي بغورة. (2013). الذاكرة و العدل موقف بول ريكور. *مجلة يتفكرون*(2)، صفحة 16.
- بول ريكور. (2009). *الذاكرة،التاريخ،النسيان*. (جورج زينايت، المترجمون) طرابلس: دار الكتاب الجديد.

- جاك لوغوف. (2017). *التاريخ و الذاكرة*. (جمال شحيد، المترجمون) الدوحة: المركز العربي للأبحاث والسياسات.
- زهير سوكاح. (اكتوبر, 2017). السياسة و الذاكرة الجمعية. *مجلة الناقد* (الأول)، الصفحات 35-58.
- زهير سوكحال. (يناير, 2020). حقل دراسات الذاكرة في العلوم الانسانية و الاجتماعية. (11)، الصفحات 33-58
- محمد حبيدة. (2013). التاريخ و الذاكرة. *مجلة يتفكرون*(2)، صفحة 52.
- محمد غربي، و آسيا ساعو . (2021). جدلية الذاكرة و التاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية. *المعيار، 12* (1)، الصفحات 121-140.
- موريس هالبواش. (2016). *الذاكرة الجمعية*. (نسرين الزهر، المترجمون) دمشق: بيت المواطن.
- مولود صويلح. (2021). السياسة الفرنسية تجاه افريقيا في عهد ماكرون بين الاستمرارية و التغير. *مجلة أبحاث قانونية و سياسية، 6*(1)، الصفحات 106-123.

المراجع باللغة الأجنبية:

- antonius, M. l., & leroux, g. (2005). *Le devoir de memoire etles politiques du pardon.* Quebec: presses de l'universite du Quebec.
- BLANCHARD, P., & VEYRAT MASSON, I. (2010). *les guerres de mémoires la France et son histoire.* Paris : la découverte.
- CALLAN, E. (2002). Réconcilliation de la méoire publique. *philosofiques, 29*(2).
- Francois Hartog و ،Jacques REVEL .(2001) .*Les usagespolitiques du passé* .paris: Ecole res hautes études en sciences sociales.
- Nicolas GRIMAUD .(1984) .*Lapolitique exterieure de l'Algerie1962-1978* .Paris: Editions KHARTHALA.
- Nora, P. (1984). *Les lieux de memoire.* Paris: Gallimard.
- ROSOUX, V. (2003). Les usages du passé. Paris, université Paris1.
- ROSOUX, V. B. (2001). *Les usages de la mémoires dans les relations internationnales.* Bruxelles: Etablissememt Emile Bruylant.
- savaresse, e. (2007). *Algerie,la guerre des memoires.* paris.
- SHEPARED, T. (2008). *1962 commemt l'independance Algerienne à transformer la France.* paris: Editins Payot.
- المواقع الالكترونية:

- خضير بوقايلة. (2010). *الجزائر و فرنسا*. تاريخ الاسترداد 22 1, 2022، من القدس العربي: https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%B9% 8%A7%D9%8282/
- زهير سوكاح. (اكتوبر, 2017). السياسة و الذاكرة الجمعية. *مجلة الناقد*(الأول)، الصفحات 35-58.
- زهير سوكحال. (يناير, 2020). حقل دراسات الذاكرة في العلوم الانسانية و الاجتماعية (11)، الصفحات 33-58.
- عبد الحكيم حذاقة. (11 05, 2021). *بلهجة تبون القوية هل تعرقل الذاكرة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و فرنسا*. تاريخ الاسترداد 11 08, 2023، من الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/5/11/%D8%A8%D9%84%D
- عثماني لحياني. (21 1, 2021). *تقرير يوي ب 22 خطوة لمعالجة ملف الاستعمار في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 8 9, 2023، من العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D98%B1-%D9%81%
- علي ياحي. (21 1, 2021). *هل تدخل مصالحة الذاكرة الجزائر و فرنسا في خصام*. تاريخ الاسترداد 22 7, 2023، من independentعربي https://www.independentarabia.co681/%D8D8%B